

ماجد كيالي*

صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين

تتناول المقالة صعود الهوية الوطنية الفلسطينية، المتأخر عن الوطنيات العربية الأخرى، ثم تفككها. ويناقش الكاتب الروافع السياسية للوطنية الفلسطينية منذ ستينيات القرن الماضي، في ظل أوضاع موضوعية تقف في وجه صعود هذه الهوية الوطنية، ثم ينتقل إلى البحث في تفكك هذه الوطنية منذ التركيز على مشروع الدولة على أراضي ١٩٦٧. كما يعالج الكاتب علاقة هذه الوطنية ببعدها العربي وإشكاليات ذلك سياسياً، لينتهي إلى مناقشة تفكك الوطنية الفلسطينية مؤخراً، وما يستدعي إعادة بنائها.

قادرة على الصمود، بالشكل الملائم، في مواجهتها لتجليات المشروع الاستيطاني الصهيوني (قبل سنة ١٩٤٨)، أو التي تجعلها قادرة على فرض ذاتها في المعادلات السياسية العربية آنذاك، بدليل اختفاء "حكومة عموم فلسطين"، بعد أشهر قليلة من إعلانها، وبدليل عدم تمكن الفلسطينيين من إدارة الأراضي التي لم تغتصبها إسرائيل، إذ جرى ضمّ الضفة الغربية إلى الكيان الأردني، بينما أخضع قطاع غزة للإدارة المصرية.

وفي جميع الأحوال، فقد شكّلت النكبة (١٩٤٨) والتداعيات الناجمة عنها انكساراً في محاولات الفلسطينيين تأسيس هوية وطنية وكيانية سياسية لهم، لأنها أدت إلى تمزيق مجتمعهم، واغتصاب معظم أرضهم، وانهايار مؤسساتهم

ظل الفلسطينيون حتى الثلث الأول من القرن العشرين يعتبرون أنفسهم جزءاً من النسيج المجتمعي والسياسي لإقليم بلاد الشام، بحكم الثقافة والتاريخ والروابط المجتمعية / الأسرية، والمصالح وعلاقات الجوار، أما على الصعيد العام فكانوا يعتبرون أنفسهم جزءاً من رابطة إسلامية أوسع. ومع صعود النزاع القومية، باتوا يعتبرون أنفسهم جزءاً من الأمة العربية. وفي جميع الحالات لم تكن الهوية، أو الكيانية الفلسطينية، تشغلان بال معظم الفلسطينيين ونخبهم السياسية والثقافية، على الأقل في الحقبة ما قبل الانتداب البريطاني. ومع ذلك، فإن الوطنية الفلسطينية، بمعناها الرمزي / الهوياتي، أو بمعناها السياسي / الكياني، لم تكن في تلك المرحلة التاريخية الصعبة، على تلك الدرجة الملائمة من النضج، التي جعلها

* كاتب فلسطيني.

المساهمة الفتحاوية

بالمحصلة، فقد انتظر الفلسطينيون ما يقارب عقدين من الزمن، بعد النكبة، كي يلتقطوا أنفاسهم، ويخرجوا من هول المفاجأة جرّاء ما أحاق بهم، ومن حال المعاناة والضياع والتشظي، التي ألمت بهم، وكي يبحثوا في خضم التقلبات والاختلالات والتباينات السياسية العربية عن طريقهم الخاص والمستقل.

وهذا يفيد بأن الوطنية الفلسطينية، بمعناها الهوياتي والسياسي والكياني، إنما تدين أساساً (بين عوامل أخرى) ببروزها وتبلورها إلى حركة "فتح" التي أطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة، فهي صعدت أساساً مع صعود هذه الحركة التي صاغت وكرست الأفكار والرموز التأسيسية لهذه الوطنية.

وفي الواقع فإن تلك الحركة، وبسبب من نمط تفكيرها الشعبي ومبادراتها إلى إطلاق الكفاح المسلح، استطاعت أن تضطلع بدور رئيسي في بلورة هوية الفلسطينيين الوطنية، بمعناها الهوياتي والمؤسسي، وهي التي ناضلت من أجل مشروع الوطنية الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، هي التي صكّت مقولات من نوع "التحرير طريق الوحدة"، و"لا وصاية ولا تبعية ولا احتواء"، مطالبة باستعادة زمام القضية من الأنظمة العربية، وباستقلالية القرار الفلسطيني. وهي، أيضاً، التي نافحت من أجل أولوية البعد الوطني (في الصراع ضد إسرائيل) على البعد "القومي"، كردّ على محاولات إسرائيل تغييب الفلسطينيين وإزاحتهم من المكان والزمان، أو من الجغرافيا والديموغرافيا والتاريخ. وفي سبيل ذلك كله، فإن هذه الحركة (ومعها الجبهتان الشعبوية والديمقراطية) انخرطت في احتكاكات كلفتها كثيراً في الإطار العربي، الأمر الذي نتج منه اعتبار منظمة التحرير (التي باتت تقودها "فتح") ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني (١٩٧٤)، وبعدها أدى إلى فك الأردن ارتباطه مع الضفة الغربية (١٩٨٨)، من دون أن نغفل عن مسؤولية هذه

السياسية الجمعية.

وبعد ذلك، أي بعد النكبة، لم يعد للهوية ولا للكيانية أي تعبيرات في الحياة الاجتماعية والسياسية للفلسطينيين (باستثناء الحياة الثقافية)، إذ تعرّض "فلسطينيو ٤٨"، مثلاً، لمحاولات "الأسرلة"، الأمر الذي اضطرهم إلى التحايل على الواقع الناشئ، وعلى الانهيار المفاجئ في عالمهم، بحمل الهوية الإسرائيلية، للبقاء في أرضهم، مع ما يتطلبه ذلك من كبت نوازع الهوية الفلسطينية الناشئة، مع إبراز تمسكهم بالهوية العربية. أمّا فلسطينيو الضفة الغربية والأردن (وهم الأغلبية) فباتوا مواطنين ضمن المملكة الأردنية، مع كل ما في ذلك من تبعات واستحقاقات.

وقد نتج من ذلك كله، اختزال الفلسطينيين في اللاجئيين الذين باتوا يقطنون بلاد اللجوء والشتات، تماماً كما اختصرت قضية فلسطين في قضية اللاجئيين. والمشكلة أن هؤلاء اللاجئيين لم يتح لهم في تلك البلاد، التعبير عن هويتهم، بشكل قانوني وحقوق، ولا بشكل تمثيلي / مؤسسي، كما لم يتح لهم التعبير عن قضيتهم بشكل سياسي، وهو ما تم التعويض عنه بانخراط هؤلاء في إطار الحركات السياسية فوق الوطنية، أي القومية والإسلامية والشيوعية.

ويستنتج من ذلك كله أن الهوية الوطنية والكيانية السياسية عند الفلسطينيين برزت وتبلورت في أوضاع صعبة جداً، وقسرية ومعقدة، وفي إطار من القيود والتشوهات، في أوسط الستينيات. وهذا يعني أنها، أيضاً، لم تنشأ بشكل طبيعي، ولم تولد نتيجة تطور اجتماعي وسياسي وثقافي في المجتمعات الفلسطينية المتشظية، والتي تخضع لمحددات وقيودات ووصايا متباينة، وبالتالي لم تنضج، وسط أوضاع ذاتية سليمة، وإنما ولدت بفعل عوامل خارجية، كما قدمنا، ونضجت بفعل ولادة الحركات الوطنية السياسية، ولاسيما حركة "فتح" التي يمكن اعتبارها حاملة لواء الوطنية والكيانية الفلسطينية.

والذاتية، ليس فقط بسبب تأخره (بثلاثة عقود) عن مشاريع الوطنيات العربية المتمثلة في الدولة العربية بشكلها الراهن، وليس بحكم عدم التكافؤ في صراع موازين القوى بينه وبين المشروع الصهيوني فحسب، بل بسبب افتقار هذا المشروع إقليميه (الجغرافي) الخاص، وحيّزه الاجتماعي المتعين أيضاً، وهما ليسا تفصيلين زائدين، وإنما عمودان أساسيان في إنتاج أي وطنية، ولا سيما إذا تعلق الأمر بترسيخها واستمرارها وتطورها. ويتبع ما تقدم ذكره أن الهوية، وكذلك الكيانية، الفلسطينية المعاصرة، تأسست وتبلورت، أصلاً، على جمهور اللاجئيين في المخيمات، بدفع من مسارين اثنين: أولهما، التمركز حول حدث النكبة المتمثل في إقامة إسرائيل التي تأسست باعتبارها دولة يهودية على أكثر من ثلثي أرض فلسطين، وتشريد نحو مليون من الفلسطينيين من أرضهم وأماكنهم، فباتوا من دون هوية وطنية، ولا وحدة مجتمعية. وثانيهما، تركّز الفلسطينيين حول تعريفهم كأحر، أو كلاجئين، في بلاد اللجوء (العربية)، مع ما تضمن ذلك من انتقاص في حقوقهم، وفي المعاملات التمييزية إزاءهم، والمتمثلة في طمس وجودهم وتهميشهم سياسياً واجتماعياً، وعدم تمكينهم من إقامة كيان لهم في باقي أراضيهم (الضفة والقطاع)، وإحلالهم في مكانة المقيم الموقت، فلا هم في مكانة مواطن، ولا هم في مكانة مقيم ذي تابعة معينة. وبديهي أن أي وطنية، أو هوية، تفتقران إلى مجالهما الاجتماعي والجغرافي، وتخضعان لسيادات متنوعة، لا بد من أن تكونا عرضة لاهتزازات وتفككات، ولا سيما إذا ضعف، أو ارتهن، حاملهما السياسي.

وفضلاً عن ذلك، فإنه يمكن أيضاً، ملاحظة أن الهوية والكيانبة عند الفلسطينيين لم تكونا متلازمتين، أو متطابقتين، وإنما الافتراق بينهما هو الثابت الذي يشكّل أحد أهم عوامل الأزمة الهوياتية والكيانبة لديهم. فلسطينيو ٤٨، ولأسباب متنوعة، حُرّموا شمولهم في إطار الهوية

الحركة (أي "فتح")، بطريقة عملها وسياساتها، عن التداخليات السلبية التي نجمت عن ذلك كله.

ولعل "فتح" كانت تتوخى من طرحها لمشروع الكيانبة السياسية - المعنوية التعويض عن غياب الإقليم / الأرض لترميم التشظي الجاري في واقع المجتمع الفلسطيني تمهيداً ربما لفرض وجوده على الخريطة السياسية، ولاحقاً الخريطة الجغرافية.

وفي ذلك كله، فإن "فتح"، منذ انطلاقتها (١٩٦٥)، بدت كأكثر حركة تشبه شعبها، بين الحركات القومية واليسارية والإسلامية، الناشطة آنذاك، الأمر الذي جعلها نقطة استقطاب وإجماع بين الفلسطينيين، في أماكن وجودهم كافة. وقد ساهم في ذلك أن هذه الحركة لم تطرح نفسها حزباً، ولا ممثلاً لطبقة مجتمعية بعينها، وأنها لم تدع تبنيها أي ادعاءات أيديولوجية بعينها، معتبره نفسها حركة وطنية للشعب بجميع طبقاته وفئاته وتوجهاته السياسية وتياراته العقائدية.

وليس من قبيل المصادفة أن هذه الحركة ضمت الفئات الأكثر فقراً وكدحاً في المجتمعات الفلسطينية (من اللاجئيين والمعمدين ومن العمال والفلاحين والحرفيين) أكثر كثيراً من أي تنظيم يساري، وأنها في الوقت نفسه ضمت، أيضاً، شرائح واسعة من الطبقة الوسطى، فضلاً عن أن البورجوازية الفلسطينية (والعائلات التقليدية) محضت هذه الحركة دعمها، أكثر من أي حركة سياسية أخرى. كذلك فإن هذه الحركة ضمت في صفوفها ناشطين سابقين في الأحزاب القومية والإسلامية، ومثقفين يساريين (ولا نبالغ إذا قلنا إن حجم اليسار في "فتح" كان في بعض الأوقات أكبر من بعض التنظيمات اليسارية)، الذين توحدوا كلهم حول مشروع "فتح"، أي على مشروع الوطنية الفلسطينية.

التأزم الهوياتي والكيانبي

المعضلة أن المشروع الوطني، كما حاولته "فتح"، نشأ مأزوماً، من الناحيتين الموضوعية

وحتى بالنسبة إلى إسرائيل التي باتت تتكشف عن كونها دولة شرق أوسطية "قديمة"، فإن ثمة منازعات فيها بين الهويتين الشرقية والغربية، وبين المتدينين والعلمانيين، وبين كونها دولة يهودية (لكل اليهود) أو كونها دولة إسرائيلية (للإهود فيها)، وبين حدودها في سنة ١٩٤٨، أو في سنة ١٩٦٧، وكذلك بين كونها دولة يهودية، أو كونها دولة لمواطنيها وضمنهم العرب. وتأسيساً على هذا النشوء الملتبس، أو المعقد، فقد ظهر عاملان آخران أديا دوراً مقررًا في هذا الاهتزاز، أو التآزم الهوياتي والمؤسساتي. فالوطنية الفلسطينية لم تتعمد في مسار الصراع مع إسرائيل فحسب، بل أيضاً، في مسار الاحتكاك السلبي (الحامي وأحياناً الدامي)، ببعض "الوطنيات"، أو السلطات العربية، لأسباب متفاوتة. ومن جهة أخرى، فإن الوطنية الفلسطينية وجدت نفسها في تنازع مع البعد العربي، من الناحية السياسية (الوظيفية)، وليس الهوياتية، إذ لا خلاف في هذا الشأن على عروبة شعب فلسطين، بقدر عدم وجود تعارض بين الهويتين الوطنية والعربية. وعليه، فإن هذين العاملين السلبيين، الاحتكاك والتنازع، ساهما، أيضاً، في تعثر الوطنية الفلسطينية وتشوّهها، ولا سيما في زمن التوظيفات والانحيازات السياسية والسلطوية المتضاربة. ويلفت الانتباه هنا أن وجهات النظر "القومية"، التي تدّعي عدم مشروعية الوطنية الفلسطينية، والتي تخطّئ، أو تناوئ، استقلالية القرار الفلسطيني، غالباً ما تغفل خصوصيات الوضع الفلسطيني، عن قصد أو من دونه، وضمن ذلك أن الواقع العربي، على صعيدي الحكومات والمجتمعات، لا يعيش في الزمن "القومي" (أو القوم - الأمة)، ولا يتجه نحوه، وإنما في زمن الوطنيات، وحتى ما قبل الوطنيات. فالمجتمعات لم تصل بعد إلى مرحلة الاندماج الوطني، بدليل حال الانشطار والتشظي الظاهرة والكامنة فيها، على صعيد البلد الواحد، أمّا الحكومات فكل يغني عن ليلاه أو سلطته.

والكيان الفلسطينية اللتين تمثلتا في منظمة التحرير، وبعد إقامة السلطة في الضفة والقطاع بدا كأن هذه الكيانية لا تشمل الفلسطينيين اللاجئين خارج الأراضي المحتلة، أمّا مكانة الفلسطينيين في الأردن فباتت مقيدة بمكانتهم كمواطنين. علاوة على ما تقدم، يمكن القول إن أزمة الهوية والكيان عند الفلسطينيين لم تنشأ بمعزل عن التآزم الهوياتي والكياني الذي تكابد منه مجتمعات ودول المنطقة أيضاً، على الرغم من حصول هذه على استقلالها، على خلاف الفلسطينيين الذين حُرّموا ذلك.

وفي الواقع فإن الاستقلال في دولة، أو في إقليم معين، في بلاد المنطقة، لم يحل دون التنازع بين الهويات أو العصبية الأولية (المذهبية والطائفية والإثنية والعشائرية)، ولا بين تلك وبين مسارات تشكّل الهويات الوطنية الجامعة، ذلك بأن الكيانات السياسية في تلك البلاد لم تتشكّل، أو لم تنضج، على شكل دولة، بمعنى الكلمة، أي دولة مؤسسات وقانون ومواطنين.

وقد شهدنا أن هذه الكيانات السياسية لم تشتغل بالشكل الملائم من أجل تحقيق الاندماجات الوطنية، ولخلق المجال الوطني العام، كما أنها لم ترسخ ذاتها باعتبارها كياناً سياسياً جامعاً لمواطنيها، بقدر ما اشتغلت على ترسيخ وضعها باعتبارها سلطة أكثر، ودولة أقل، في مقابل "الرعية".

وإذا كان الحال هو على هذا النحو بالنسبة إلى مواطني هذه الدول، فالأحرى أنه سيكون أكثر تمييزاً إزاء الفلسطينيين الذين، وللمفارقة، كان يجري التمييز ضدهم بدعوى الحفاظ على قضيتهم، كأن الحفاظ على هذه القضية يتطلب تأييد معاناة الفلسطينيين وعزلهم، بدلاً من التخفيف من ذلك! والمعنى من ذلك أن حال الفلسطينيين الذين تفرّق شملهم وحُرّموا كياناً خاصاً بهم، ليس أكثر بؤساً، بكثير، من حال أشقائهم من المواطنين في البلاد العربية الأخرى، في مجالي الهوية والكيان.

وهي هوية بين بين، لا عربية ولا فلسطينية، هذا إذا تجاوزنا السؤال عمّن يمتلك مشروعية حصر التحدث باسم "القومية".

ويُستنتج من كل ما تقدم أن الزمن لم يعمل تماماً لمصلحة الوطنية الفلسطينية التي نشأت في أوضاع غير متكافئة في معمعان الصراع ضد المشروع الصهيوني الاستيطاني والعنصري، وفي زمن صعود الدولة الأمنية، وخصوصاً أن هذه الوطنية قامت أيضاً، خارج حيزها الجغرافي والاجتماعي الخاص، وتأسست على الاعتماد على الموارد الخارجية، أكثر من اعتمادها على موارد شعبها، في أوضاع اختلال موازين القوى والمعطيات الدولية والإقليمية لمصلحة عدوّها.

أقول الوطنية والكيانية

بعد مرور زمن، وإزاء هذا الواقع الصعب والمعقد في مسار التجربة، وجدت القيادة الفلسطينية (وهي هنا قيادة المنظمة و"فتح") نفسها مضطرة إلى طي شعاراتها الخاصة وطموحاتها الوطنية لمصلحة التماثل السياسي مع النظام الرسمي العربي، ومع مقررات الشرعية الدولية بشأن قضية فلسطين.

وبديهي أن هذا التماثل تطلب من هذه القيادة إجراء مراجعة للأفكار المؤسسة للوطنية الفلسطينية، ولا سيما ما يتعلق منها بوحدة الأرض والشعب، الأمر الذي تم عبر إقرار البرنامج المرحلي (١٩٧٤) القاضي بإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع (مع حل قضية اللاجئين وفق منظور القرار ١٩٤)، وهذه الأفكار هي المسارات التي أفضت، فيما بعد، إلى عملية التسوية في مؤتمر مدريد (١٩٩١)، وبعده "اتفاق أوسلو" (١٩٩٣).

وعلى الرغم من ذلك، فإن القيادة السائدة استطاعت تغطية هذا التحول (التماثل والمراجعة)، بحكم مكانتها النضالية الرمزية، وادعائها مواصلة المشروع الوطني، والمقاومة، وبحكم

وعليه، فإن القول بتبلور "وطنية فلسطينية"، كالوطنيات المصرية والسورية والعراقية والجزائرية، إلخ، لا يعني فصل الشعب الفلسطيني عن انتمائه العربي، كما أن الحديث عن هوية فلسطينية لا يتناقض مع الهوية العربية، ولا يحلّ محلها، وإنما يدخل في عوامل تكوّنها وتمييزها وتبلورها، وذلك في نقيض للنظرة القومية الجامدة والشمولية والمطلقة للهويات، ولتشكّل الأمم.

وهكذا، فإن ثمة هويات كبرى وصغرى، وأساسية وفرعية، ويمكن للمرء أن يكون فلسطينياً وعربياً، وكذلك بدوياً ومسلماً، أو مسيحياً وفلسطينياً وعربياً في آن.

عدا ذلك، فإن "الوطنية الفلسطينية" لا تعني إبعاد "الأمة"، بمجتمعاتها ودولها، عن مواجهة تحدي إسرائيل في هذه المنطقة، فالفلسطينيون أضعف من أن يقوموا بذلك حتى لو أرادوا. أمّا التذرع باعتبار قضية فلسطين بمثابة "القضية المركزية" للأمة العربية، فظل، على الأغلب، مجرد كلام دعائي ونظري، من دون تمثلات واقعية مستديمة.

وفي هذا الإطار ربما ثمة أهمية للتمييز بين مسألة استقلالية القرار الفلسطيني، وهي شأن يتعلق بإدارة الوضع الداخلي، وتقرير التوجهات السياسية، وبين كيفية إدارة القيادة لهذه المسألة، وهي إدارة تستحق النقد، كغيرها من المسائل.

وكما هو معروف فإن هذه الاستقلالية لم تمسّ السياسات العربية المتعلقة بالصراع والتسوية مع إسرائيل، فضلاً عن أن التجربة بيّنت أن القرار الفلسطيني حافظ على استقلالية محدودة، بحكم تماثله في المحصلة مع السياسات التي انتهجها النظام العربي.

ومن ناحية أخرى، فلعل ما يلفت الانتباه، أن دعاة "القومية العربية" يعتبرون قضية فلسطين قومية، وأن القرار الفلسطيني يجب أن يكون قومياً، بينما لا يتم التعامل مع الشعب على هذا الأساس، مع ابتداء هوية لاجئ (كيف يكون الإنسان لاجئاً في وطنه العربي؟!)، بدعوى رفض "التوطين"،

وفي غياب المؤسسات الوطنية الجامعة لجميع الفلسطينيين في مقابل نمو البنى المؤسساتية التي تمثل أو تخدم فلسطينيي الأرض المحتلة حصراً. كما يمكن تمثيل ذلك في حال الضياع والتوهان والتمايز في المرجعيات والسرديات والرؤى، بين فلسطينيي الأرض المحتلة، والفلسطينيين اللاجئين، وفلسطينيي ٤٨، وفلسطينيي الأردن. ولذا، فإن الأزمة الفلسطينية ليست أزمة السلطة، أو أزمة "فتح" و"حماس" فقط، بل هي أكبر وأعقد وأخطر من ذلك كله أيضاً.

ويُستخلص من هذا أن تأزم "الوطنية الفلسطينية" الراهن هو تحصيل حاصل للتشتت المجتمعي، ولغياب هدف وطني جامع للفلسطينيين، وإخفاق حركتهم الوطنية في مهماتها، سواء بالتسوية والمفاوضة، أو بالانتفاضة والمقاومة المسلحة، وهو أيضاً نتاج التأزم في تبلور الوطنية الدولتية والمجتمعية، في المنطقة العربية، وتأزم عملية مواجهة المشروع الصهيوني، بما هو عليه كمشروع استعماري استيطاني وإحلالي وعنصري، وبحكم تمتع إسرائيل بعناصر الغلبة في موازين القوى والمعطيات العربية والدولية.

فلسطينيون أكثر!

هكذا، فمنذ زمن طويل بات ثمة خشية من تحوّل الفلسطينيين إلى فلسطينيين أكثر، على طريقة فلسطينيي ٤٨، وفلسطينيي الأراضي المحتلة (في الضفة والقطاع)، والفلسطينيين في القدس (حملة البطاقة الخضراء)، والفلسطينيين اللاجئين، ويوجد بين هؤلاء وضع خاص باللاجئين في الأردن الذين باتوا في مكانة مواطنين، وفوقهم الفلسطينيون في مناطق الشتات الأخرى. والأُنكى أنه مع تهيمش منظمة التحرير التي كانت بمثابة كيان سياسي معنوي للفلسطينيين، في جميع أماكن وجودهم (وهذا لم يشمل الفلسطينيين في إسرائيل)، ومع اختزال مشروعهم

السياسات الإسرائيلية المعادية على طول الخط للحقوق الفلسطينية حتى لو تمثلت في مستويات الحد الأدنى، بدليل عدم التزامها اتفاق أوسلو (سنة ١٩٩٣)، مع أنه اتفاق مهين ومجحف وناقص بالنسبة إلى حقوق الشعب الفلسطيني.

ومع أن كثيرين ربما جادلوا (أذاك وحتى الآن) أن هذا المسار الجديد إنما هو تعبير عن التحول من "الراديكالية" نحو العقلانية والواقعية والموضوعية في الحركة الوطنية الفلسطينية، إلا إن ما يُضعف صدقية تفسير كهذا، هو أن ذلك كله لم يَسر على مناح أخرى في عمل القيادة الفلسطينية، إن بمواقفها السياسية، أو بطريقة إدارتها لصراعتها مع عدوها، وكذلك فيما يتعلق بإدارتها لأوضاعها. والمغزى من ذلك كله، هو أن هذا التحول كان بمثابة الثمن، أو الطريق الذي لا بد منه لتعويم الوضع الفلسطيني في نوع من المساومة التي لجأت إليها تلك القيادة للحفاظ على وضعها (كأي سلطة مهيمنة)، ولو بثمن مراجعة الأفكار التأسيسية، والتضحية بالمنجزات الوطنية، والنكوص عن المشروع الأصلي، وهو ما اتضح في مجمل التحولات اللاحقة، وما يمكن تمييزه في مجمل سلوكيات القيادة الفلسطينية، من مؤتمر مدريد (الالتفاف على وفد فلسطينيي الداخل)، إلى عقد اتفاق "أوسلو" (حيث ضيّعت المنظمة وتماهت "فتح" مع السلطة)، حتى اللحظة الراهنة (لا خيار إلا المفاوضات!).

والأُنكى من ذلك كله، أن الحديث عن العقلانية والموضوعية والواقعية تجاهل (عن قصد أو من دونه)، واقع أن التحولات السياسية والبنوية في جسم الحركة الفلسطينية إنما تغذّي مشروعاً سياسياً آخر، يختلف عن المشروع الوطني الأصلي، كما أسسته "فتح"، والذي انبنى على وحدة الشعب والأرض، الأمر الذي سيكون له نتائج خطيرة على قضية فلسطين وشعبها وحركته الوطنية.

ويمكن تبين بعض مظاهر ذلك، في هذه المرحلة، في إعلاء شأن السلطة (في الضفة الغربية وقطاع غزة)، على حساب المشروع الوطني،

باقي الحقوق، فإنه يجب أيضاً ملاحظة التداعيات التي يمكن أن تنجم عن ذلك، على مفهومي هوية الفلسطينيين وكيانيتهم.

فعلى سبيل المثال، فإن هذا الاعتراف سي طرح التساؤلات عن مفهوم، أو معايير، المواطنة في هذه الدولة: فماذا بالنسبة إلى مواطني الضفة والقطاع المقيمين في الخارج منذ زمن؟ وماذا بالنسبة إلى الفلسطينيين اللاجئين في سورية ولبنان ومصر والعراق؟ وماذا بشأن الفلسطينيين اللاجئين في الأردن من مواطني المملكة؟ وماذا بالنسبة إلى الفلسطينيين في إسرائيل؟

بمعنى آخر، وبفرض أن هذه الدولة ستمنح اللاجئين في لبنان وسورية ومصر والعراق جنسيتها، وجواز سفرها، فماذا بالنسبة إلى حقوقهم المستلبة كلاجئين، وماذا بالنسبة إلى حقهم في العودة؟ ثم ماذا بشأن الفلسطينيين من حملة الجنسية الأردنية؟ وماذا بشأن الفلسطينيين في إسرائيل؟ فهل سيكف هؤلاء، بعد إقامة الدولة، عن كونهم فلسطينيين؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فما هو المشروع الوطني بالنسبة إلى الفلسطينيين حقاً؟ هذا هو السؤال الذي يجب الاشتغال للإجابة عنه.

هذا يؤكد أن الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين تتعرضان في هذه المرحلة لتحدي كبير، ولامتحان تاريخي، بتعرضهما لنوع من التآكل والضمور والتشطي، فضلاً عن نوع من التحول، بسبب غياب هدف وطني جامع للفلسطينيين في جميع أماكن وجودهم، وبواقع ضمور، وحتى غياب، المؤسسات الموحدة لهم، والمؤسسة لهويتهم، من منظمة التحرير إلى الفصائل (ولاسيما حركة "فتح" / لاحظ تجربة الانتخابات التشريعية الثانية)، إلى المؤسسات المركزية والمنظمات الشعبية الأخرى. أمّا الكيان السياسي / السلطة، فهو ليس أحسن حالاً، إذ إنه يفتقد مقومات الحياة، ويعتمد في بقائه على عوامل السيطرة والسلطة، المتمثلة في القوى الأمنية والمساعدات الخارجية والموقف الإسرائيلي

الوطني بمشروع جغرافي (في الضفة والقطاع)، من دون صلة بمضامين هذا المشروع من النواحي السياسية والثقافية، ومن دون صلة بأي رؤية مستقبلية للتطورات في هذه المنطقة، بات لكل تجمّع فلسطيني رؤيته، أو أجندته، أو أولوياته الخاصة.

وهكذا، مثلاً، ذهب فلسطينيو ٤٨ نحو الكفاح ضد العنصرية، ومن أجل حقهم في المساواة في إسرائيل وفي التعبير عن ذاتهم وعن هويتهم، كجماعة قومية في دولة مواطنين، إلى جانب دفاعهم عن حق شعبهم في الحرية والاستقلال. وبالمثل، فإن الفلسطينيين في الضفة والقطاع المحتلين بذلوا كثيراً من التضحيات من أجل دحر الاحتلال من أرضهم، ولنيل حقهم في "الحرية والاستقلال" في دولة مستقلة، بالثمن المبدول في انتفاضتين كبيرتين. أمّا الفلسطينيون اللاجئون الذين تحملوا عبء النهوض الفلسطيني (١٩٦٥ - ١٩٨٢)، والذين يخضعون لسلطات عربية متعددة ومتباينة، والذين باتوا يشعرون بالتهميش جراء تغييب منظمة التحرير، وبسبب تقديم هدف إقامة الدولة المستقلة على حقهم في العودة، فباتوا يشعرون بأنهم باتوا على هامش المشروع الوطني، ولا سيما أنه ليس ثمة صلة أو توسطات أو إطارات تربطهم بالسلطة، وهؤلاء باتوا يضعون حقهم في العودة في مقابل الحق في إقامة دولة في الأراضي المحتلة (سنة ١٩٦٧). وعليه، فإن ثمة معضلة هنا، إذ ليس هناك تطابق بين الكلام المرسل عن الشعب (من الناحية النظرية) وبين حدود المشروع الوطني المطروح الذي يختزل هذا الشعب، في الممارسة السياسية، بالضفة والقطاع المحتلين.

والآن، ومن دون التقليل من أهمية الجهود الرامية إلى انتزاع الاعتراف الدولي بحق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم، ولو في الضفة والقطاع المحتلين (سنة ١٩٦٧)، باعتبار ذلك تحجيماً لإسرائيل، من الناحيتين الجغرافية والسياسية، وباعتباره خطوة في اتجاه انتزاع

رؤية وطنية فلسطينية جديدة، تطابق بين شعب فلسطين وأرض فلسطين ومشروع حركتها الوطنية، من دون أن تغفل في ذلك المداخلات الجديدة في الصراع بينها وبين الإسرائيليين.

وهذا يتطلب تحديداً، إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة الاعتبار إلى مشروع الدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية في كامل أرض فلسطين التاريخية، من دون أن يُعتبر ذلك بديلاً، أو منافساً لمشروع الدولة في الضفة والقطاع، وإنما باعتباره حلاً مستقبلياً يجب أن تصبَّ جميع الحلول الموقته في مجراه، لأن مشروع الدولة الواحدة هو الذي يكفل حلّ مظاهر الصراع كلها بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مثلما يكفل إعادة التطابق بين مفهوم أرض فلسطين وشعب فلسطين. ■

منه، الأمر الذي يُضعف صدقيته الوطنية. وعليه، فإنه، وبقدر ما يصح كلامنا على إحالة صعود الهوية والكيانية الفلسطينية إلى حركة "فتح"، ربما يصح القول أيضاً، إن تفكك، أو انحطاط "فتح" (بالمعنى السياسي)، أديا، بين متغيرات أخرى، إلى تفكك تلك الوطنية، بمعناها الهوياتي والكياني والسياسي أيضاً.

نحو تطابق الهوية والكيانية

الآن، هل يمكن العمل على تجاوز ذلك واستنهاض "الوطنية" الفلسطينية بمعناها الهوياتي والكياني المكتمل؟ نعم من الممكن ذلك، لكن هذا الأمر يتطلب إدراك الواقع القائم، والعمل على تجاوزه، بإعادة تجديد بنى المشروع الوطني الفلسطيني، وبتوليد

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

فلسطين

دروس الماضي وتحديات الحاضر

واستراتيجيات المستقبل

١- فلسطين والفلسطينيون

تحرير

جميل هلال

١٧٧ صفحة ١٢ دولاراً